مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تعنى بدراسة النحو والصرف واللغويات والعروض

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية

المجلد الرابع ـ العدد الرابع

شوال ـ ذو الحجة ١٤٢٣هـ
(يناير ـ مارس ٢٠٠٣م)

• فك التضعيف بالإبدال

• أبو بكر بن طاهر الإشبيلي المعروف بالخِدَبّ.. حياته ... وآراؤه النحوية

• ملامح التحليل النحوي عند الزمخشري

• النحو العربي

• الحلبة.. للصاحبي التاجي

مجلة الدراسات اللغوية

فصلية محكمة تصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير
تركي بن سهو العتيبي

هيئة التحرير
صالح بن حسين العايد
صالح بن سليمان الحمير
عبدالرحمن بن محمد العمار

مدير التحرير
سيف بن عبدالرحمن العريفي

عنوان المراسلة
مجلة الدراسات اللغوية
ص . ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
فاكس ٤٦٥٩٩٩٣
Journal of Linguistic Studies
P.O. Box 51049 Riyadh 11543
Saudi Arabia
Fax: 4659993

ردمد: ١٣١٩-٨٥١٣
الإيداع: ٢٠/٩٨٢

المحتويات

• التقديم ٣
• فك التضعيف بالإبدال
عبدالرزاق الصاعدي ٩
• الخِدَبّ.. حياته ... وآراؤه النحوية
محمد بن إبراهيم السيف ٦٥
• ملامح التحليل النحوي عند الزمخشري
محمود حسن الجاسم ١٨٥
• النحو العربي
ترجمة: رشيد بلحبيب ٢٣١
• الحلبة.. للصاحبي التاجي
وليد محمد السراقبي ٢٤١

المجلد الرابع ـ العدد الرابع ـ شوال ـ ذو الحجة ١٤٢٣هـ / يناير ـ مارس ٢٠٠٣م

الهيئة الاستشارية للتحرير:

* إبراهيم بن سليمان الشمسان	أستاذ النحو جامعة الملك سعود.
* أمين عبدالله سالم	أستاذ النحو كلية اللغة العربية المنوفية.
* حسن شاذلي فرهود	أستاذ النحو سابقاً في جامعة الملك سعود.
* سليمان بن إبراهيم العايد	أستاذ علم اللغة جامعة أم القرى.
* عبد العلي الودغيري	أستاذ اللغويات جامعة محمد الخامس.
* عبدالله بن حمد الخثران	أستاذ النحو جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
* عبدي أبو المكارم	عميد كلية دار العلوم جامعة القاهرة.
* عياد بن عيد الثبيتي	أستاذ النحو جامعة أم القرى.
* محمد بن حسن باكلا	أستاذ علم اللغة جامعة الملك سعود.
* محمد رشاد الحمزاوي	أستاذ اللسانيات كلية الآداب الجامعة التونسية.
* محمد بن يعقوب تركستاني	أستاذ علم اللغة الجامعة الإسلامية.
* عثمان بن محمود صيني	أستاذ النحو المشارك كلية إعداد المعلمين الطائف.

ضوابط النشر:

١. أن يكون البحث ضمن اختصاصات المجلة، وهي: الدراسات النحوية والتصريفية واللغوية واللسانية والعروضية.

٢. ألا يزيد البحث على ثمانين صفحة.

٣. ألا يكون البحث منشوراً، أو مقدماً للنشر في مجلة أخرى.

٤. أن يكون البحث مطبوعاً على ورق (A4).

٥. دقة التوثيق والتخريج، وأن تكون هوامش كل صفحة أسفلها.

٦. أن يكون البحث مذيلاً بالمراجع كاملة البيانات.

٧. أن يكون البحث باللغة العربية.

٨. أن يكون البحث متسماً بالأصالة، وفيه جدة وابتكار.

٩. أن يقدم الباحث من بحثه ثلاث نسخ وملخصاً له.

١٠. لا تعاد البحوث إلى أصحابها سواء أقبلت أم لم تقبل.

تخضع البحوث التي تقدم إلى المجلة للفحص العلمي من قبل متخصصين ترشحهم هيئة التحرير

كل ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه

التقديم

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ والصَّلاةُ والسَّلامُ على خيرِ المرسلين أمَّا بعد :

فقد تحدثت في عددٍ سابقٍ عن (المؤتمر الأول لتيسير تعليم النحو العربي) الذي أقامه مجمع اللغة العربية بدمشق، في المدة من الحادي والعشرين من شهر شعبان إلى الخامس والعشرين من الشهر نفسه وكان محور النقاش فيه عن " تيسير تعليم النحو" ، وفي ختام المؤتمر أوصى المجتمعون توصيات مهمة وصلت إلى عشرين توصية، واتسمت هذه التوصيات بالوضوح وسهولة التطبيق، إذا وجدت الإرادة الحقَّة نحو تيسير تعليم النحو، الذي هو أهم علوم العربية وأصلها الأول الذي ينبني عليه فهم العلوم العربية الأخرى، ومن هذه التوصيات التوصيات الآتية :

" التدرج في إكساب المهارات النحوية وفق المراحل التعليمية، وتجنب استعمال المصطلحات النحوية في المراحل المبكرة من التعليم "

أقول : إن التدرج في التعليم أمرٌ تفرضه طبيعة التعلم لأيِّ علمٍ مهما كان ذلك العلم، وعلم النحو ليس بدعاً منها، فمن رأى كتب المختصرات النحوية التي أعدَّت للناشئة فطن إلى هذا التدرج والترقي، فقد أعدَّت ابتداء للتدرج بتعليم الناشئة النحو العربي، وتأسيس الكليات العامة التي يرتكز عليها هذا العلم، وحرص مصنفوها على مراعاة المرحلة العمرية لهؤلاء، فترى أن قدراً كبيراً مشتركاً بين هذه المختصرات من حيث المادة العلمية والبعد عن الخلاف النحوي والتركيز على المثال أكثر من الشاهد، والعناية بالتطبيق على القاعدة والتمرس عليها حتى ينطبع صوابها في القلوب فتصير كالنقش في الحجر ، وقد تجد أن بعض هذه المختصرات أو

ما سموها بالمتون النحوية[1] قد راعت جانباً آخر تربوياً في المثال هو اختيارهم للأمثلة على القاعدة من حر الكلام وشريفه والنمط العالي الذي يهذب النفس ويزكيها ويربيها على مكارم السجايا وأحسن الأخلاق وهذا ضرب مقصود عند القوم، فجاءت الأمثلة لتسهم في بناء الشخصية أخلاقياً وسلوكياً، فتحث على أمور الخير والصلاح والمروءة وغيرها.

إن دراسة الأسس التي وضعت عليها هذه المتون سيعطي مجالاً خصباً وثرياً لإدراج ما يمكن أن يكون أساساً لتعليم هذا العلم.

ومن التوصيات: "الإكثار من تكليف التلاميذ حفظ النصوص في المراحل الأولى من التعليم من القرآن الكريم والسنة النبوية والأشعار الجزلة والخطب البليغة لتكون رصيداً لغوياً للمتعلمين في المراحل التالية، وليستقيم بها لسان المتعلم، وتصح بها كتابته وتعبيره على أن تضبط الكتب كافة في المراحل التعليمية الأولى بالشكل"

إن حفظ النصوص الجيدة من النثر والشعر، من رصين الكلام وموزونه لهي الثروة اللغوية الحقيقية التي يستطيع أن ينفق منها عن سعة وقت الحاجة إليها، في وقت غزت الفضائيات كل شيء، ومن أغلاه وأثمنه هذه اللغة العربية الفصحى، لقد أثّر هذا الغزو الفضائي بعامياته المختلفة على الألسنة، فلم تفسد الألسنة فقط، بل ضاع مع اللسان السلائق والذوق اللغوي، والحس المرهف، وحلت الرطانة الأعجمية محل اللغة النقية، فلم يعد الجيل مستمعاً بموروث، أو مدركاً لأي قيمة من القيم التي زخر بها التراث لمدة زمنية أربت على ألف عام، لم يحسن قراءة تراثه، فاختل مع فساد الألسنة جميع أنواع التربية، وأصبحنا نقلد الآخرين لغةً ومظهراً وملبساً، فأصبحنا قشوراً في مهب الريح.

إن الأمة تعتز بكيانها، ومما يثبّت هذا الكيان لغته القومية التي يعوّل عليها، ويوصل من خلالها رسالته إلى الآخرين، ومع إدراك الآخرون أنك ذو قيمة بحثوا

عن اللغة التي تقدمها لهم، ومن هنا كان السرُّ وراء انتشار العربية في أصقاع المعمورة خلال القرون الماضية.

إن التوصية بالإكثار من حفظ النصوص سيربي ملكة لغوية تنمي ذلك الحس، وسوف تكون خير عونٍ على تعلم النحو وتعليمه، وإدراك أسرار التركيب والجمال في هذه العربية.

ومن التوصيات: " إعداد معلم النحو في المراحل التعليمية الأولى إعداداً علمياً وتربوياً يكفل له النجاح والتوفيق في عمله التعليمي وإقامة دورات تدريبية للمعلمين "

معلم العربية في المراحل التعليمية محور رئيس في تعليم الطلاب النحو العربي، وهو المعين بعد الله سبحانه وتعالى في تعليم النحو وتنشئة الملكة النحوية التي يعتمد عليها الطالب في مراحله التالية إن تعلم العربية أن تعلم غيرها من العلوم ذات الرابط بهذه اللغة.

إن صعوبة تعلم النحو إشكالية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، وهي سببٌ رئيس في إعاقة الفهم بهذه اللغة، وبالتالي ضعف الناشئة في القراءة والكتابة، وبسبب هذه الصعوبة حيل بينهم وبين الثقافة العربية الأصيلة التي تعوِّل أساساً وقبل كلِّ شيء على القراءة الصحيحة، والفهم السليم، فإن القراءة إذا استغلقت استغلق معها الفهم والاستيعاب، وبالتالي لن ترى جيلاً مثقَّفاً وواعياً، إن لم يرحم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس التحرير

---

(١) المختصرات هي الكتب التي لها أصول اختصرت منها، والمتون هي الكتب النحوية التي أعدت ابتداء، وإطلاق المختصرات على المتون أمر سائغ، لا لكونها اختصرت من غيرها وإنما لكونها جاءت أقل من غيرها في المادة العلمية فساغ إطلاق المختصرات عليها.

أولاً : البحوث والدراسات

فكُّ التّضعيف بالإبدال

عبد الرّزّاق بن فرّاج الصّاعديّ

أستاذ علم اللغة المشارك ـ الجامعة الإسلامية

مقدمة

الحمد لله الموفّق للرّشاد، والصّلاة والسّلام على أفصح النّاطقين بالضّاد، سيّدنا ونبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد؛ فإنّ من ألفاظ العربيّة ما تتماثل بعض أحرفه المتتابعة، وهو ما يسمّى «المضعّف» سواء أكان مدغماً أم غير مدغم، ومن ذلك ما فيه حرفان متماثلان، وأكثر ما يكون هذا في الثّلاثيّ، نحو: ذرّ وقصّ، ويسمّى: الثّلاثيّ المضعّف، ومنه ما يتوالى فيه ثلاثة أحرف من جنس واحد، وهو ما ضُعّفت عينه (شُدّدت) من الثّلاثيّ المضعّف نحو: ذَرَّرَ وقَصَّصَ.

ولما كان في التّضعيف شيء من الثّقل فإنّ العرب تلجأ ـ أحياناً ـ إلى تخفيفه وتيسيره على ألسنتها بفكّ أحد مثليه فيما فيه حرفان متماثلان، أو أحد أمثاله فيما فيه ثلاثة أحرف متماثلة، فيقولون: ذَرَّهُ وذَرَاه، وأَمْلَلَهُ وأملاه، وقَصَّصْتُ أظفاري وقَصَّيتها، ونحو ذلك.

وقد نثر القدامى ألفاظ المفكوك في مواضع متفرّقة من بعض مؤلّفاتهم اللّغويّة، وعرض بعضهم لنوع من أنواعه، كما فعل سيبويه في باب «ما شذّ فأبدل مكان اللاّم الياء لكراهية التّضعيف»[1] فجاء في نصف صفحة، وابن السّكّيت في «باب حروف المضاعف التي تقلب إلى الياء»[2] فجاء في صفحتين، وابن قتيبة في «باب إبدال الياء من أحد الحرفين المثلين إذا اجتمعا»[3] فجاء في أقلّ من صفحتين،

(١) ينظر: الكتاب ٤ / ٤٢٤.

(٢) ينظر: القلب والإبدال (ضمن الكنز اللّغوي) ٥٨.

(٣) ينظر: أدب الكاتب ٤٨٧.

وابن سيده في «باب المُحَوَّل من المضاعف»[١] في نحو صفحتين.

وعرض له بعض الباحثين المعاصرين عرضاً خاطفاً في دراسات عن المخالفة الصّوتية، كبرجشتراسر[٢]، وإبراهيم أنيس[٣]، ورمضان عبد التّوّاب[٤]، وعبدالغفّار حامد هلال[٥]، وفوزي الشّايب[٦]، وأبو أوس إبراهيم الشّمسان[٧] وغيرهم.

ولا أعلم دراسة خاصة مفصّلة كتبت في هذا الموضوع الدّقيق، تجمع أشتاته وتصفه وصفاً شافياً، وتأتي على أسبابه، وعلله، وأحكامه، وأثره في نموّ اللّغة، فأردت أن أكون صاحب هذه الدّراسة.

وقد تَبَدّى لي ـ بعد جمع المادّة اللّغويّة ـ أنّ أمثلة المفكوك لا تخرج عن إحدى حالات ثلاث:

الأولى: فكّ الحرف الأوّل من المتماثلين، مثل: الضّرّ والضّير.

الثّانية: فكّ الحرف الثّاني من المتماثلين، مثل: أَمْلَلَهُ وأملاه.

الثّالثة: فكّ الحرف الثّالث من الأمثال، مثل: قَصَّصْتُ أظفاري وقصّيتها.

وقد جاءت الدّارسة في مجملها في أربعة فصول، يسبقها تمهيد، حسب الخطّة التّالية:

---

(١) ينظر: المخصّص ١٣ / ٣٨٨.

(٢) ينظر: التّطوّر النّحويّ ٣٣.

(٣) ينظر: الأصوات اللّغويّة ٢١٠.

(٤) ينظر: التّطوّر اللّغويّ ٤٠.

(٥) ينظر: اللّهجات العربيّة: نشأة وتطوراً ١٥٤.

(٦) ينظر: أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة العربيّة ٣٥٨.

(٧) ينظر: التخلّص من المتماثلات لفظاً (المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع٤٧ سنة ١٢)

تمهيد : في مصطلحات البحث .

الفصل الأوّل : الفكّ بإبدال أوّل المثلين :

المبحث الأوّل : الفكّ بحرف معتلّ .

المبحث الثّاني : الفكّ بحرف صحيح .

الفصل الثّاني : الفكّ بإبدال ثاني المثلين :

المبحث الأوّل : الفكّ بحرف معتلّ .

المبحث الثّاني : الفكّ بحرف صحيح .

الفصل الثّالث : الفكّ بإبدال ثالث الأمثال .

الفصل الرّابع : أسباب الفكّ بالإبدال وحكمه وأثره في نموّ اللّغة :

المبحث الأوّل : أسباب الفكّ بالإبدال .

المبحث الثّاني : حكم الفكّ بالإبدال .

المبحث الثّالث : أثر الفكّ بالإبدال في نموّ اللّغة .

وفي الختام أرجو أن ينفع الله بهذا العمل، وأن يجعله ـ مع سائر أعمالي المتواضعة ـ زُلفى إلى رضوانه الله، يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم، إنّه أكرم مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل .

تمهيد: في مصطلحات البحث:

يُعبّر علماء العربيّة عن هذه الظّاهرة بطرق مختلفة، ويستخدمون مصطلحات متقاربة في معناها الاصطلاحيّ، ومن أبرزها:

١- التّضعيف:

وهو تكرار بعض أحرف الكلمة بإدغام، كما في زلّ وذمّ وانقضّ، أو بغير إدغام، كما في: أَمْلَلَ وتَسَلْسَلَ وتَمَلْمَلَ. فالتّضعيف يشمل المدغم والمكرّر، كما يفهم من أمثلته الّتي ذكرها العلماء تحت مسمّى التّضعيف(١).

٢- الإدغام:

وهو خاصّ بما فيه حرفان متماثلان متتابعان سُكّن أوّلهما، مثل: صَبَّ، وعَدَّ، قال ابن يعيش: «ومعناه في الكلام: أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله متحرّك، من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيصيران لشدّة اتّصالهما كحرف واحد، يرتفع اللّسان عنهما رفعة واحدة شديدة، فيصير الحرف الأوّل كالمستهلك لأعلى حقيقة التّداخل والإدغام»(٢).

ولهذا يكون التّضعيف أعمَّ من الإدغام.

٣- التّشديد:

وهو كالإدغام، والحرف المشدّد حرفان، كما قرّره علماء العربيّة القدامى، وليس حرفاً واحداً، كما يراه بعض اللّغويّين المعاصرين. وقد فصّلت الخلاف بين الفريقين في بحث: «تداخل الأصول اللّغويّة» وانتهيت فيه إلى ترجيح مذهب القُدامى، لأسباب ذكرتها هناك، ولا حاجة لإعادتها هنا(٣).

---

(١) ينظر: الصّحاح (غبس) ٢/ ٩٥٥، وسر الصناعة ٢/ ٥٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١١٩، واللّسان (ربب) ١/ ٣٩٩.

(٢) شرح المفصل ١٠/ ١٢١.

(٣) ينظر: تداخل الأصول اللّغوية ١/ ١٧١-١٧٩.

٤ – فكّ التّضعيف :

وهو إبدال أحد الحرفين المتماثلين في المضعّف، سواء أكان مدغماً أم غير مدغم، أي : فكّهما بالإبدال، قال ابن سيده معلّقاً على بيت الفرزدق :

غَدَاه تولّيتم كأنّ سيوفَكم ذآنينُ في أعناقِكُمْ لم تُسَلْسَلِ(١)

« فكّ التّضعيف، كما قالوا : يتململ، وإنما هو يتملّل »(٢).

وهذا المصطلح مستخدم عند بعض القدامى والمحدثين(٣)، وقد يقال فيه أحياناً : فكّ الإدغام، أو فكّ التّشديد، والمعنى متقارب إلاّ أنّ « فكّ التّضعيف » أعمّ منهما، لأنّه يشمل المدغم وغيره من المكرّر، ولذا اخترته عنواناً لهذا البحث.

٥ – تخفيف التّضعيف بالإبدال :

وهو كسابقه في مدلوله الاصطلاحيّ في هذا البحث، إلاّ أنّه قليل الاستعمال بهذا المعنى، ولعلّ ذلك يرجع لأمرين :

أوّلهما : أنّ التّخفيف يذكر مع الفكّ علةً له، فيقال : فكّ التّضعيف بالإبدال للتّخفيف.

وثانيهما : أنّ التّخفيف يرد في عرف اللّغويّين لمعانٍ متعدّدة، من أبرزها : تخفيف الهمزة، مثل : رَأْس وراس، وتخفيف الحرف المتحرك بالسكون مثل : القُدُس والقُدْس، وتخفيف المشدّد بحذف أحد حرفيه، مثل : لكنّ ولكنْ، ولذا آثروا لهذه الظّاهرة مصطلحاً أقلّ استعمالاً في غيرها، وهو « الفكّ » أو « التّحويل ».

---

(١) ديوانه ٥٠٨.

(٢) المحكم (سلل) ٨ / ٢٧١.

(٣) ينظر : المحكم (سلل)٨ / ٢٧١، واللسان(ملل)١١ / ٦٣٠، وفقه اللّغات السّامية ٧٥، ٧٦، والتّطوّر النّحوي ٣٤، ٣٥، ونشوء الفعل الرّباعي ٤٣، ٨٤.

٦- تحويل التّضعيف:

وهذا المصطلح يؤثره ابن سيده بمعنى: فكّ التّضعيف، ويستخدمه بكثرة في «المحكم» كقوله: «والمصرّاة: المحفّلة، على تحويل التّضعيف»(١)، يعني: أنّه محوّل من: المصرّرة، وقوله: «وحكى سيبويه: تَفَضَّيْتُ من الفِضَّة، أراد تَفَضَّضْتُ... وهو من تحويل التّضعيف»(٢).

ويعبّر عنه - أيضاً - بـ: «المحوّل» وجعل له باباً بهذا في المخصّص سماه: «باب المحوّل من المضاعف»(٣).

٧- إبدال أحد الحرفين المثلين، أو الأمثال:

ومعناه كسابقه، وهو يرد في استعمال بعض اللّغويّين، لرغبتهم في الدّلالة على نوع التّغيير بلفظ مباشر، وهو «الإبدال»(٤).

قال الجوهريّ: «وغَبَاه أصله: غبَّ، فأبدل من أحد حرفي التّضعيف الألف، مثل: تقضّى، أصله: تقضَّضَ»(٥).

٨- قلب أحد الحرفين المثلين أو الأمثال:

وهو كسابقه أيضاً، ويرد في استعمال بعض اللّغويّين(٦)، لأنّ القلب كالإبدال في بعض المواضع، وهما مترادفان هنا.

٩- تغيير أحد الصّوتين:

وهو في مدلوله مثل: «فكّ التّضعيف» أو «تحويل التّضعيف» وقد ورد استعماله عند بعض اللّغويّين المعاصرين(٧).

(١) المحكم (صرر) ٨/ ١٧٥.

(٢) المحكم (فضض) ٨/ ١١٠.

(٣) المخصص ١٣/ ٢٨٨.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٢٤، وأدب الكاتب ٦١٤، وسرّ الصّناعة ٢/ ٧٣٤.

(٥) الصّحاح (غبس) ٦/ ٩٥٥.

(٦) ينظر: ليس في كلام العرب ١١٠، والقلب والإبدال ٥٨، والمحتسب ٢/ ١٥٨.

(٧) ينظر: الأصوات اللغويّة ٢١١، ولحن العامّة والتطور اللغويّ ٤٠.

١٠- المخالفة بالإبدال:

وهو مصطلح لبعض اللّغويّين المعاصرين(١)، يعلّلون به ما ينشأ عن تأثّر بعض الأصوات المتجاورة من تغيير في حروف الكلمة، ومنه: «فكّ التّضعيف بالإبدال».

١١- الحذف والتّعويض:

وهو من مصطلحات بعض اللّغويّين، ومن أقدمهم: ابن الشّجريّ، إذ قال: «وأمّا ما حذفوا منه وعوّضوا فنحو: تَظَنَّنْتُ، قالوا: تَظَنَّيْتُ، فعوّضوا من النّون الياء»(٢)، واستخدمه بعض المعاصرين، ومعناه عندهم: المخالفة «بين المثلين المتتابعين في الكلمة بحذف أحدهما والتّعويض عنه بصامت آخر»(٣). فيكون الفرق بينه وبين «فكّ التّضعيف بالإبدال» أنّ الياء في نحو: «تظنّيت» عوض من محذوف وليست بدلاً، وإن كان العوض والبدل هنا متقاربين جداً.

١٢- الاختزال والتّعويض:

وهذا قريب من «الحذف والتّعويض» وهو من مصطلحات بعض اللّغويّين المعاصرين أيضاً، يفسّرون به الفكّ بالإبدال في نحو: «دِنّار» و«دينار» بأنّه: «من قبيل اختزال المشدّد والتّعويض عنه بمدّ حركة السّابق»(٤)، فالياء في «دينار» جزء من حركة الكسرة على مذهب من يرى أنّ المدّ المجانس لحركة ما قبله يكون جزءاً منها، فيسمّى: حركة طويلة، كما في: قال، ويقول، ويبيع، وهو عند قدامى اللّغويّين حرف علّة، وهو الرّاجح. ولا يتّسع المقام لبيان وجه التّرجيح؛ لأنّها مسألة عارضة هنا، وقد درسها بعض الباحثين.

(١) ينظر: التّطوّر النّحويّ ٣٣، والأصوات اللّغوية ٢١١، ولحن العامّة والتّطوّر اللّغويّ ٤٠، وأصوات اللّغة العربيّة ٢٨٨، واللّهجات العربيّة نشأة وتطوّراً ١٥٤.

(٢) أمالي ابن الشّجريّ ٢/ ١٧٢.

(٣) أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة العربيّة ٣٥٨.

(٤) أثر القوانين الصّوتية ٣٥٨.

الفصل الأوّل
الفكّ بإبدال أوّل المثلين

في اللّغة العربيّة ألفاظ كثيرة يتوالى فيها التّضعيف واعتلال الأوّل من المثلين، قال الرّاغب الأصفهانيّ في تفسير قوله تعالى: ﴿ وحاقَ بهِم ما كانُوا به يَسْتَهْزِءُون ﴾(١): وقوله ﴿ ولا يَحيقُ المَكْرُ السَّيّئُ إلاّ بأَهْلِه ﴾(٢): «أي: لا ينْزل ولا يصيب، قيل: وأصله حَقَّ فقلب، نحو: زلَّ وزال... وعلى هذا: ذَمَّهُ وذامه»(٣)، فالحرف المعتلّ في هذه الأمثلة مبدل من الحرف الأوّل في المضعّف، للتّخفيف.

وقال ابن الأعرابيّ: «من العرب من يقلب أحد الحرفين المدغمين ياء، فيقول في: مَرٌّ، مَير، وفي زِرٌّ، زِير، وهو الدُّجَة، وفي رِزٌّ رِيز»(٤).

ويبدو أنّ المعتلّ في مثل هذا مفكوك من المضعّف للتّخفيف، فالمضعّف أصل والمفكوك فرع، كما سيأتي تأكيده بالأدلّة في الفصل الرّابع، بعد الفراغ من عرض النّصوص المختلفة، إن شاء الله.

والفكّ يكون بحرف معتلّ، ويكون بحرف صحيح، ويقع في كلتا الحالتين في المجرّد والمزيد، ويستوي في ذلك الأفعال والأسماء.

وفيما يلي تفصيل ذلك من خلال المبحثين التّاليين:

---

(١) سورة هود: الآية ٨.

(٢) سورة فاطر: الآية ٤٣.

(٣) المفردات (حاق) ٢٦٦.

(٤) اللّسان (زور) ٤ / ٣٣٦.

المبحث الأوّل: الفكّ بحرف معتلّ:

وهذا هو الكثير الغالب في نصوص المفكوك من المضعّف بإبدال أوّل مثليه، وقد فطن له علماء العربيّة القدامى، وذكروا له أمثلة متناثرة في كتب اللّغة ومعجماتها، وأشار إلى كثرته ابن جنّي في «الخاطريّات» إذ قال: «أرى في اللّغة ألفاظاً صالحة يتوالى فيها التّضعيف واعتلال الأوّل من المثلين جميعاً، وذلك كقولهم: الضّحّ والضّيح، ونحو قولهم: انصَبّ وصابَ يَصُوبُ...»(١).

والفكّ في أوّل المثلين يكون في المجرّد وفي المزيد:

أوّلاً: الفكّ في المجرّد:

فكّ التّضعيف في المجرّد من هذا النوع ـ أي المفكوك بإبدال أوّل المثلين ـ يكون بإبدال عين الكلمة؛ لأنّ العين هي أوّل المثلين، ويكون ذلك بالياء ويكون بالواو، والفكّ بالإبدال ياءً أكثر من الفكّ بالإبدال واواً، في عموم المفكوك، وإنما كثر إبدال الياء من غيرها «لأنّها حرف مجهور، مخرجها من وسط اللّسان، فلما توسط مخرجها الفم، وكان فيها من الخفّة ما ليس في غيرها كثر إبدالها كثرة ليس لغيرها»(٢).

إلاّ في هذا الموضع (فكّ العين) فإنهما يتقاربان؛ لأنّ بإزاء كثرة الفكّ بالياء غلبة الواو على العين، ألا ترى أنّ الألف المنقلبة عن معتلّ مجهول في موضع عين الكلمة تحمل على الواو، لأنّ انقلاب الألف عن الواو عيناً أكثر من انقلابها عن الياء في هذا الموضع في عموم كلام العرب(٣). قال سيبويه: «إن جاء اسم نحو النّاب؛ ولا تدري أمن الياء هو أم الواو فاحمله على الواو، حتى يتبيّن لك أنّها من

(١) بقية الخاطريات ٢٦.

(٢) شرح التصريف الملوكي لابن يعيش ٢٤١.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/٤٦٢، والمنصف ١/٣٣٢، والخصائص ١/٢٥٣.

الياء ؛ لأنّها مبدلة من الواو أكثر[١]، فاحمله على الأكثر، حتى يتبيّن لك»[٢].

قال ابن سيده في مادّة (زور): «وإنما حملنا مجهول هذا الباب على الواو لكونها عيناً»[٣].

فهذان أمران أحدهما يقضي بكثرة الياء في المفكوك لخفّتها، والآخر يقضي بغلبة الواو على الياء في موضع العين، فلا غرابة أن يتقاربا في هذا الموضع للعلّتين المتضادّتين.

وفيما يلي أمثلة للمجرّد المفكوك بالياء وأخرى للمفكوك بالواو:

أ- المفكوك بالياء:

منه: الضِّحّ، وهو الشّمس، قالوا فيه: الضّيح[٤]، فكّوا الحرف الأوّل من المثلين بقلبه ياء، لتخفيف اللّفظ.

ومنه: الإلّ، وهو كلّ حالة ظاهرة من حلف أو عهد أو قرابة، قال تعالى: ﴿لا يَرْقُبُونَ في مُؤمنٍ إلاً ولا ذمَّة﴾[٥]، وقالوا منه على لغة الفكّ بالياء: «إيل» ومنه قراءة عكرمة: (إيلاً ولا ذمّة). قال ابن جنّي: «طريق الصّنعة فيه أن يكون أراد (إلاً) كقراءة الجماعة، إلاّ أنّه أبدل اللاّم الأولى ياء لثقل الإدغام، وانضاف إلى ذلك كسرة الهمزة وثقل الهمزة، وقد جاء نحو هذا أحرف صالحة كدينار، لقولهم: دنانير، وقيراط، لقولهم: قراريط»[٦].

(١) أي: في موضع العين.

(٢) الكتاب ٣/ ٤٦٢.

(٣) المحكم (زور) ٩/ ٨٧.

(٤) ينظر: بقية الخاطريات ٢٦.

(٥) سورة التّوبة: الآية ١٠.

(٦) المحتسب ١/ ٢٨٣.

ومن المفكوك بالياء قولهم: ضَرَّه يضُرّه، وضاره يضيره، وفي حديث عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: «فدخل عليّ رسول الله ﷺ وأنا أبكي، فقال: ما يبكيك يا هنتاه؟ قلت: سمعت قولك لأصحابك، فمنعت العمرة. قال: وما شأنك؟ قلت: لا أصلّي. قال: فلا يضيرك، إنما أنت امرأة من بنات آدم»(١).

أي: لا يضرّك. وأصل ضاره «ضَيَرَه» تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً.

ومن هذا قولهم: حاق به الشّيء يحيق حيقاً: نزل به وأحاط به، قال الرّاغب: «أصله حقّ، فقلب، نحو: زلّ وزالَ»(٢).

ومنه سَلّ يسِلُّ وسالَ يسيل، لأنّهما جميعاً مفارقة وانسلال.

وكذلك: ضفّة الوادي وضيفُهُ وضيفتُهُ(٣).

وفلّه يفلّه؛ إذا هزمه، وقالوا: فال رأيُهُ يفيل، لأنّ هذا إلى ضعف وضعةٍ، كما يقول ابن جنّي(٤).

والذّمّ والذّيم والذّام، وهو نقيض المدح، أو العيب(٥).

وغمّه يغمّه، إذا ستره، والغيم من المفكوك بالياء، لأنّه يستر السّماء ويحجبها.

وهفّت الرّيح؛ أي: جرت، والهيف: الرّيح الحارّة الجارية، وهو من المفكوك بالياء.

ومَلّ الشّيء يملُّه؛ أي: تركه، ومال عنه، بمعناه.

وشَعّ الضّوء: سطع وتفرّق، وذهب شعاعاً؛ يأي: :أي: متفرقاً، وقالوا منه: شاع

(١) صحيح البخاري ٢/ ٥٦٥، ح (١٤٨٥).

(٢) المفردات (حاق) ٢٦٦.

(٣) ينظر: بقية الخاطريات ٢٦.

(٤) ينظر: بقية الخاطريات ٢٦.

(٥) ينظر: الصّحاح (ذمم) ٥/ ١٩٢٥، و(ذيم) ٥/ ١٩٢٦.

الشّيء يشيع: إذا تفرق(١).

وما تقدّم مفكوك فيه الحرف الأوّل من المثلين بقلبه ياء تخفيفاً.

ب- المفكوك بالواو:

وهو يشاكل في كثرته في هذا الموضع المفكوك بالياء، للعلّة المتقدّم ذكرها، ومنه قولهم: زلّ الشّيء يزِلّ، إذا تحرك أو زلق، وزال يزول مثله، وهو مفكوك من المدغم بقلب أوّل مثليه واواً تخفيفاً.

وأصله قبل الإعلال: زَوَلَ.

ومثله: عَسَ عسّاً: طاف باللّيل، وعاس عوساً مثله(٢).

والفَغَة: تضوّع الرّائحة، ومثله: الفَوْغَة، وهي مفكوكة منه بقلب أوّل مثليه واواً.

وكذلك: جَبّ الشّيء يجبّه جبّاً؛ أي: قطعه، فُكّ بالواو، فقالوا بعد الإعلال: جابه يجوبه جوباً، بمعناه(٣).

ومنه: القطّ، وهو القطع بعامّة، والقوط هو القطعة من الغنم(٤).

وهَعَّ يَهُعّ هعّاً، وهاع يهوع، وهما بمعنى: قاء(٥).

وفَرَّ يفِرّ، وفار يفور؛ لأنّه إذا فرّ فقد فارق موضعه، وكذلك فار يفور(٦).

ومثله: مَرَّ يمرّ ومار يمور.

(١) ينظر: بقية الخاطريات ٢٧.

(٢) ينظر: اللّسان (عس) ٦/١٣٩، و(عوس) ٦/١٥١.

(٣) ينظر: اللّسان (جبب) ١/٢٤٩، و(جوب) ١/٢٨٥.

(٤) ينظر: بقية الخاطريات ٢٦.

(٥) ينظر: اللّسان (هعع) ٨/٣٧٢.

(٦) ينظر: بقيّة الخاطريّات ٢٦.

وهَنَّ ؛ إذا بكى، وهان يهون بمعناه.

وحَزّه يحزّه، إذا قطعه، وحازه يحوزه إذا اقتطعه من غيره، وهو قريب من معناه، كما يقول ابن جنّي(١).

وقالوا: الغَرّ، للشّقّ الذّي في الأرض، والغَوْر مثله.

وزَحّ الشّيء زَحّاً ؛ أي: دفعه ونحّاه عن موضعه، ومنه قالوا: زاح الشّيءَ زوحاً، وأزاحه(٢).

ولعلّ من المفكوك بالواو قولهم: رَثّتْ حبالك وراثت ؛ لأنّ هذه الألف هنا مجهولة الأصل في الظاهر، لا يدرى أواو هي أم ياء ؟ فتحمل على أوسع البابين، وهو الواو، لأنّها غالبة على عين الكلمة، كما تقدّم ذكره في قاعدتهم في معرفة المعتلّ في هذا الموضع.

ثانياً: الفكّ في المزيد:

يكثر الفكّ بالياء في المزيد ويقلّ فيه الفكّ بالواو، لأنّ المزيد أثقل من المجرّد، فيناسبه الفكّ بالياء ؛ لأنّها أخفّ من أختها الواو.

وفيما يلي أمثلة للمفكوك منه بأحد الحرفين:

أ- المفكوك بالياء:

وهو مشهور في صيغة (فِعّال) اسماً لا مصدراً، نحو: دِيباج، وأصله: دِبّاج، ففكّوا الإدغام بقلب أوّل المثلين ياء للتخفيف. ويدلّ على ذلك قولهم في جمعه: دبابيج(٣).

(١) ينظر: بقيّة الخاطريّات ٢٧.

(٢) ينظر: التّهذيب (زح) ٣/٤١٥.

(٣) ينظر: سرّ الصّناعة ٢/٧٤٣.